آلان جورج الاختصاصي بشؤون الشرق الاوسط في جامعة اكسفورد:

تجربة الاردن مع الاخوان يمكن الاستفادة منها بالدول المجاورة التوجه الاصلاحي والعلاقة مع حماس مرتبطان باحداث المنطقة

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

بدعوة من «معهد الشرق الاوسط» في «كلية الدراسات الشرقية والافريقية» في جامعة لندن، القى الزميل والباحث في جامعة اوكسفورد، واختصاصي شؤون المنطقة، آلان جورج محاضرة حول: «برنامج الاردن الاصلاحي: الوعود والانجازات». ركز فيها على الفوارق في سياسات الملك الراحل الحسين بن طلال ونجله الملك الحالي عبد الله بن الحسين مؤكدا ان الملك الحالي يركز الى درجة اكبر على الشؤون الاقتصادية، ولكن الملكين اعتمدا سياسة انفتاح ذات طابع خاص في تعاملهما مع «حركة الاخوان المسلمين» يمكن للانظمة العربية المجاورة الاقتداء بها او ببعض مقوماتها وتوجهاتها.

واشار جورج الى ان التفجيرات التي حدثت في الاردن في اواخر العام الماضي، في الفنادق السياحية الاردنية، لن تبدل طبيعة النظام الاردني الذي يركز الى درجة كبيرة على اساسية دور الملك، ومن يحيط به، وعلى الطريقة الخاصة في تعامله مع المعارضة والقبائل والدول المجاورة والدول العظمى، الا ان جورج فضل عدم اعتبار هذا النوع من النظام ديكتاتوريا نظرا لأن الملك عبد الله، شأنه شأن والده الملك حسين، يحل المشاكل مع خصومه ومنتقديه بطريقة تشاورية وتوافقية.

بيد ان المحاضر اكد بأن هذا لا يعني بان الاردن بلد ديمقراطي ينفذ جميع المعايير المطلوبة للديمقراطية، واوضح بان الاصلاحات الديمقراطية في الاردن، في العهدين السابق والحالي، ترتبط الى حد كبير بما يجري في المنطقة عموما وفي الاردن خصوصا، كما ان نظام الانتخابات في البلد يرجح كفة الاحزاب المؤيدة للنظام ويحصر تمثيل الاخوان المسلمين عبر اعطاء حصص اكبر من المقاعد لمناطق قبلية ذات كثافة سكانية محدودة على حساب مناطق كثيفة السكان كعمان وجوارها يتكاثر فيها الاردنيون من اصل فلسطيني، ويرجح ان تصوت للاخوان المسلمين وهكذا كان الامر في انتخابات حزيران (يونيو) 2003 حيث نال الاخوان المسلمون 17 مقعدا والمستقلون في مقاعد وذهبت المقاعد الاخرى الى احزاب تؤيد الملك على الرغم من انها تحمل اسماء مختلفة.

وبما ان الملك يعين رئيس الوزراء وبامكانه اعلان الحرب او السلم وتأجيل او عدم تأجيل الانتخابات، وليس بالامكان معارضته حول هذه الامور الا عبر اكثرية تتعدى ثلثي المجلسين التشريعيين الأعلى والأدنى، فانه من الصعب، حسب جورج، تطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة، ولكن، على الرغم من كل ذلك، فهذا الملك ووالده الراحل اعتمدا حسب المحاضر مبدأ التشاور والعلاقات الشخصية مع سائر الجهات الفاعلة في المجتمع الاردني. ومن هنا يشكل انفتاحهما للآخرين في المجتمع طابعا خاصا وهو يعتمد الى درجة كبيرة على نظام اجتماعي يركز على القبيلة والعائلة.

بيد ان ابواب الحوار في الاردن، حسب جورج، مفتوحة وليست مغلقة بالقوة كما في دول كالسعودية وسورية وغيرهما. وفقط 13 % من الاردنيين يعتبرون بان نشر الديمقراطية يشكل المشكلة الاولى في بلدهم. انها برأي المحاضر، ديمقراطية توافقية وخصوصا لكون العمود الفقري للنظام السياسي هو النظام القبلي والعائلي.

ولكن جورج طرح السؤال التالي: ماذا لو حكم الاردن ملك ديكتاتوري يفضل البطش والقمع على الحوار والتوافق؟ ويجيب قائلا انه في مثل هذه الحالة سيصعب كبح جماحه.

اما بالنسبة لليبرالية الاقتصادية التي يطرحها الملك عبد الله فيقول جورج انها مستوحاة من فلسفة المحافظين الجدد في امريكا ويصعب تطبيقها في الاردن. كما يصعب ضبط الفساد والرشاوى في النظام والقضاء على البطالة والفقر المتفشيين عبر مثل هذه السياسات الاقتصادية. ويخشى جورج ان تتفاقم الاوضاع الاقتصادية المتردية في الاردن وتنجح الجهات الاسلامية العنيفة التوجه في استقطاب الجماهير بحجة انقاذهم من هذه الاوضاع السيئة وبالتالي فالبلد بحاجة برأيه الى خطة اقتصادية اكثر واقعية.

وسألته «القدس العربي» ما اذا كان فوز «حماس» في الانتخابات الاشتراعية الفلسطينية سيؤثر على وضع المعارضة الاخوانية في الاردن فأجاب: «ان الملك عبد الله يقبل بوجود الاخوان المسلمين في المعارضة، ولكنه اكد في اكثر من مناسبة بانه لن يقبل بان يصبح هذا الحزب حزب الاكثرية لأنه بالتالي سيطالب بتسلم السلطة. كما ان الاردنيين من اصل فلسطيني، وخصوصا الفقراء منهم، يشكلون تربة خصبة للاستقطاب من جانب الاخوان المسلمين. والملك يشعر بخطورة هذا الأمر».

ولكن جورج اضاف في رده على سؤال آخر مرتبط بهذا السؤال بان «العائلة الحاكمة في الاردن نجحت الى حد كبير في تعاملها مع الاخوان المسلمين بذكاء، واستطاعت اطفاء حدة اي ازمات قد تنطلق في التعامل معهم، ولعل مثل هذا التوجه يمكن ان يشكل نموذجا تتبعه دول عربية اخرى يتمتع فيها هذا الحزب بقوة كبيرة كمصر وسورية والعراق وفلسطين».

ويذكر ان الان جورج اصدر مؤخرا كتابا عن الاردن بعنوان «الاردن: العيش في خط النار» وهو صادر عن دار (ZED) «زد» للنشر في بريطانيا.

تسعى الى تعيين وزير للداخلية يتمتع بـ«القوة» و«القبول» لدى الأجهزة الأمنية المختلفة

«حماس» ستضمن المساعدات الخارجية وعدم اجبار النساء على ارتداء الحجاب

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

تواصل حركة المقاومة الاسلامية «حماس» عقب فوزها الكاسح في الانتخابات التشريعية أواخر الشهر الماضي طمأنة الفلسطينيين على مستقبلهم مع الحركة التي ستشكل الحكومة الفلسطينية القادمة، وذلك من خلال تصريحات صحافية لنواب الحركة لوسائل الاعلام الفلسطينية المحلية.

ففيما اكد الدكتور يونس الأسطل عضو القيادة السياسية لحركة «حماس» عضو المجلس التشريعي عن دائرة خان يونس امس ان الحركة حصلت على تأكيدات من جماعة الاخوان المسلمين العالمية وجهات اخرى عربية واسلامية بمد الحركة بالخبرات في إدارة الوزارات والمؤسسات، اوضح أن عددا من قيادات «فتح» ومن قيادات السلطة أجروا اتصالات سرية مع الحركة، ورحبوا بفوزها، واستعدوا لوضع خبراتهم وإمكاناتهم بتصرفها. وكشف الأسطل أن «حماس» تسعى الى تعيين وزير للداخلية يتمتع بصفة « القوة» والقبول لدى الأجهزة الأمنية المختلفة، ومشيرا الى أن من أشد العراقيل التي تواجه المجلس التشريعي الجديد والحكومة المقبلة هو صعوبة تفهم حركة«فتح» للتغيرات التي حدثت وقبولها للتنازل عن الاستفراد بكل شيء بتلك السهولة بالإضافة إلى العراقيل الإسرائيلية.

وحول تشكيل الحكومة الجديدة، قال القيادي في «حماس» إن خيارنا الأول هو تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل الأطياف، فان لم يتسن ذلك فستكون «حكومة تكنوقراط»، وعند الضرورة ستكون حكومة «حماسية» صرفة. وأضاف «نحن نملك من الكفاءات في الداخل والخارج ما يجعلنا قادرين على إدارة دولة لا سلطة حكم ذاتي».

وفي الموضوع الاقتصادي، قال الاسطل ان «حماس» سوف تعتمد على «الاقتصاد الحر وتنشيط القطاع الخاص وتوفير المناخ الاستثماري من خلال استكمال منظومة القوانين المتعلقة به».

وأضاف «كذلك سنعمل على تكريس استقلالية القضاء والقيام بالتسهيلات اللازمة لعودة رؤوس الأموال المهاجرة والعقول الاقتصادية المهاجرة، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لاقتصاد قوي قادر على الصمود في وجه الاحتلال والفكاك من أسر الاتفاقيات المذلة بفتح الأسواق العربية لمنتجاتنا وإسناد وزارة الاقتصاد والتجارة إلى الخبراء في هذا المجال».

وحول قدرة «حماس» على المزج بين المقاومة والعمل السياسي وممارسة السلطة، قال الأسطل «قطعا حماس تستطيع ذلك، فإن كثيرا من الشعوب المحتلة كانت تمارس المقاومة وتمارس العمل السياسي في آن واحد، لذلك فإن حركة «حماس» تعتزم الاستمرار بالمقاومة بما أننا لم نتخلص بعد من الاحتلال نهائياً، وفي نفس الوقت ستظل ماضية في برامج الإصلاح من خلال الوزارات والسلطات والمؤسسات المختلفة».

ورأى الأسطل ان المؤتمر الصحافي الذي عقده النائب العام الفلسطيني مؤخرا وكشف فيه عن ملفات فساد كبيرة يتم التحقيق فيها، رغبة من السلطة في الادعاء بأنها شرعت في الإصلاح الداخلي قبل تولي حماس السلطة، وبدأت تفعّل تلك الملفات حتى لا تستأثر الحركة بملاحقة المفسدين».

وأعرب عن خشيته من أن يكون من أهداف المؤتمر إشارة إلى أصحاب تلك الملفات بان يتدبروا أمورهم بالإفلات قبل أن تتشكل الحكومة الجديدة فتلاحقهم.

وقال «إن أصحاب تلك الملفات هم الرؤوس المتنفذة في السلطة، لذلك جاء التوقيت مريبا وان كان النائب العام حاول أن يبرر ذلك بأنه حديث عهد بهذا المنصب».

وأوضح الأسطل أن جولة وفد حركة «حماس» في الخارج حققت نجاحا كبيرا إذ أن كثيرا من الشعوب الإسلامية وبعض الحكومات العربية والإسلامية قد وعدت بتوفير أموال يبلغ قدرها أضعاف ما تدفعه الدول المانحة الغربية من المساعدات المشروطة.

وتعليقا على ما ذكره الشيخ محمد أبو طير القيادي في «حماس» بمدينة القدس بأن «حماس» حصلت على مبلغ 100 مليون دولار جراء اتصال واحد مع جهة عربية، قال الاسطل «هذا رقم متواضع وهو يمثل كشفا أوليا لجملة الوعودالتي حصلت عليها الحركة من خلال وفدها المكون من الداخل والخارج الذي يقوم اليوم بزيارة العديد من الشعوب العربية والإسلامية». وفي هذا الاتجاه، التقى وفد من «حماس» أمس الاول مع وفد من القنصلية التركية، حيث أكدت سامارا أفشار نائبة القنصل التركي في القدس أن حكومة بلادها ستستمر في دعم الشعب الفلسطيني وأية حكومة فلسطينية مقبلة.

وجاء ذلك خلال لقاء عقد بين وفد من القنصلية التركية برئاسة أفشار وعدد من قيادات حركة «حماس» في رام الله بالضفة الغربية.

وقال الشيخ فرحات أسعد أحد قيادات الحركة في الضفة الغربية، والذي حضر اللقاء برفقة النائب المنتخب الشيخ أحمد عبد العزيز مبارك، إن هذا اللقاء جاء بناء على طلب من القنصلية التركية في القدس، من أجل التعرف على توجهات «حماس» بعيد الانتخابات التشريعية وفوزها بأغلبية مقاعد المجلس.

وفيما بدأ نواب «حماس» التعاطي مع الشأن الدبلوماسي من جهة يحرصون من جهة اخرى على التأكيد على تنظيم الشأن الداخلي وبناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية حيث قال الدكتور خليل الحية عضو المجلس التشريعي المنتخب والقيادي في «حماس» ان اهم الأولويات التي يتطلع اليها المجلس الوزاري الفلسطيني المرتقب الذي ستشكله الحركة هي تنظيم الشأن الداخلي وبناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد د. الحية خلال لقاء خاص في غزة أهمية اعادة منظمة التحرير وصياغتها على أسس جديدة وبرنامج طموح يضع القضية الفلسطينية في مسارها الصحيح، مشيراً الى أن المجلس يتطلع بعد ترسيمه وتثبيت الأعضاء للانتباه للوضع الداخلي وتطوير وبناء المؤسسة الداخلية لتقوم بدورها في البناء الاقتصادي والاجتماعي والتربوي على الأسس الصحيحة.

وأشار الى أن هذه التطلعات لن تتم بمعزل وتفرد، بل ضمن مشاورات على كافة الصعد الداخلية والخارجية موضحا أن «حماس» وضعت الاستراتيجيات لانقاذ المجتمع والاجابة على كل التساؤلات خاصة وان الحكومة الجديدة ستتولى الأمور في ظروف صعبة وميزانية مثقلة بالديون تصل الى أكثر من مليار و30 مليون دولار منها 600 مليون دولار هي قيمة العجز خلال العام الماضي.

وأضاف أن الحكومة الجديدة ستسعى لتسهيل الاقتصاد وتوفير مصادر عمل ورزق رغم الصعوبات والتحديات المحفوفة بالمخاطر، الا أنه طمأن بأن هناك رجال اعمال قدموا عروضاً لاقامة مشاريع استثمارية تستوعب نحو 40 ألف عامل، ومتمنيا أن يصل الاقتصاد الوطني للاستغناء عن المعونات التي تقدمها الدول مقابل ضغوطات مرفوضة.

وبشأن ما يذكر هنا وهناك بان «حماس» قد تقيد الحريات الشخصية والثقافية أكدت الدكتورة مريم صالح النائبة عن حركة «حماس»، أهمية الحوار لحل كل الخلافات الثقافية والفكرية في المجتمع الفلسطيني.

وأشارت د.صالح، في حديث صحافي لها إلى أن حركة حماس لن تجبر النساء على ارتداء الحجاب، ولن تقف أمام عمل المرأة، وهو أمر كفله الدين الإسلامي لها.

ونوهت بأنه لا يوجد في الإسلام دولة دينية، والمستغربون هم من يقولون بذلك، وأن حركة «حماس» تريد دولة مدنية تنبع قوانينها من مصدرها الأساسي وهو الشريعة الإسلامية.

وبينت أن حماس ستعمل على دراسة كل القوانين وكل ما هو لصالح المجتمع الفلسطيني ولا يتعارض مع الشريعة ستؤيده وكل ما يخالف ذلك ستعارضه.

وقالت د.صالح هناك موقف رسمي واضح في عدد من القضايا، ولن نفرض آراءنا على الناس. وأوضحت د.صالح، كيف يمكن لمرشحات حماس العبور إلى العمل التشريعي وهن من اعتمدن على برامج دعوية للوصول إليه، مشيرةً إلى أن كونهن ناشطات في العمل الدعوي لا يعني اقتصار اهتمامهن على هذا الحقل فقط.

وعن شكل تنظيم الحركة النسوية في حماس، نوهت بأنه في الضفة الغربية وبسبب الوضع الأمني لا نقول نحن نساء في حماس، نقول حركة نسائية إسلامية، وهي مرتبطة بالحركة الأم حماس.

وأكدت د.صالح أن المرأة في الحركة الإسلامية شاركت في صنع القرار منذ البداية، وهناك مشاورات، وكان للنساء رأي عندما يطرح أي موضوع سياسي للنقاش، مشيرة إلى أنه حتى لو لم تكن هناك كوتا نسائية، فان الحركة كانت ستأخذ بعين الاعتبار وجود نساء، ونحن نسعى لان يكون حجم تمثيل المرأة أكبر من ذلك.

وأضافت، بخصوص فكرة الكوتا للنساء سواء كانت 20 أو 30 % فهي مرفوضة، وهي فرضت علينا من الغرب، ونحن ننادي بمشاركة المرأة بعيداً عن الكوتا، ولتطرح المرأة برنامجها وثقلها في الانتخابات، فإذا حققت أكثر من الكوتا فهذا حقها، وإذا حققت أقل منها فهذا هو الواقع.

وأوضحت د. صالح، أن حركة حماس لا تمنع، عمل المرأة إلا في المهام التي تتعارض مع طبيعتها.

وأضافت، نحن نرى إذا كانت المرأة مكتفية الحاجة وهي في الأسرة ولها أطفال صغار يحتاجون إلى رعايتها، فالأولى لها رعاية الزوج والأسرة، ونحن نرى أن الإسلام أباح وأجاز للمرأة العمل وهذا حقها، والمرأة في الإسلام كانت تعمل جنباً إلى جنب مع الرجل، ولكن العادات البالية وسوء فهم النصوص الدينية وتفسيرها تفسيراً خاطئاً هو ما جعل الناس ينظرون هذه النظرة لعملها.

«الاخوان» يطالبون بالتحقيق مع جريدة حكومية نشرت الصور.. ومعارك وردود افعال حول الاساءة للرسول.. واحتفالات بفوز مصر على السنغال

الصحف منقسمة حول الاشادة بمبارك وتحميله مسؤولية غرق العبارة.. وسخرية من الحكومة ومطالب برحيلها.. ودعوات للحوار مع اوروبا

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الأربعاء عن الاجتماع المصغر الذي عقده الرئيس مبارك لبحث مأساة غرق العبارة السلام 98 وطلبه ان لا يفلت أي مسؤول من العقاب وتصريحات السفير سليمان عواد المتحدث الرسمي باسم الرئاسة للصحافيين عما دار في الاجتماع، واستمرار نشر القصص والصور عن المأساة، وهي تمزق القلوب وتشعل فيها النار رغبة في الانتقام من المسؤولين عن الكارثة ـ كان الله في عون أهالي الضحايا وأقاربهم ـ والاحتفالات بفوز فريقنا لكرة القدم على فريق السنغال وصعوده للدور قبل النهائي ومنح الرئيس قلادة النيل العظمى للدكتور محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحصوله على جائزة نوبل ومقتل عدد من الجنود الأمريكيين في العراق، وتصريحات المسؤولين في حركة حماس بعد اجتماعهم بالقاهرة واستقبال الرئيس لأحمد قذاف الدم حاملا رسالة له من الرئيس الليبي معمر القذافي، واستقبال المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع رئيس هيئة أركان حرب الجيش اليوناني، والحكم في بريطانيا بسجن أبوحمزة المصري سبع سنوات، واطلاق مياه نهر النيل الى سيناء عبر سحارة تمر تحت قناة السويس تستمد مياهها من ترعة السلام لزراعة مئة ألف فدان تم تجهيزها للزراعة، وطبعا حصل على معظمها كبار المستثمرين، والعمل لاعداد عشرات الآلاف من الأفدنة لزراعتها في سهل الطينة وجنوب وشرق مدينة القنطرة وتصريحات وزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالي عن تحقيق تقدم في الاقتصاد المصري وتجاوزه مرحلة الركود، ورفض السلطات السعودية السماح لعبارة السلام 94 المملوكة لممدوح اسماعيل أيضا صاحب العبارة 98 من دخول ميناء ضبا، لوجود عيوب فيها. وصدور قرار بوقف تسيير عباراته من سفاجا، وتجديد حبس عشرة متهمين اعتدوا على كنيسة قرية العديسات في مدينة الأقصر ـ لعنة الله عليهم الى يوم يبعثون ولكل من يثير فتنة طائفية ويكسر روحنا الوطنية ـ واعلان الدكتورة نوال السعداوي نيتها في انشاء اتحاد نسائي جديد بعد ان ثبت ان المجلس القومي للمرأة فقد مبرر وجوده واستمرار ردود الأفعال على الاساءة الى نبينا الكريم، عليه أفضل الصلاة والسلام، ثم نبدأ تقريرنا اليوم.

الاساءة للرسول

ونبدأ بـ ـ والعياذ بالله ـ الاساءة لرسولنا الكريم، عليه أفضل الصلاة والسلام وردود الأفعال عليها، ففي جريدة «القاهرة» التي تصدر كل ثلاثاء عن وزارة الثقافة ويتولى رئاسة تحريرها زميلنا وصديقنا صلاح عيسى، قال محمد زهدي في مقال له:

«وبالنسبة لنا نحن المسلمين فلا يصح ان يكون خطابنا مليئا بالتهديد والوعيد زاعمين الدفاع عن الرسول ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ ومع ذلك نحن مع الزام لجريدة والمجلة المذكورتين بالاعتذار عما أوردتاه، وأما تعلل الحكومة الدانمركية بحرية الرأي فهو في غير مكانه الصحيح لأن ما حدث لا علاقة له بحرية الرأي التي لا تبيح الاساءة والتعدي على معتقدات الآخرين وبالتالي فان الحكومة الدنماركية وطالما أنها دافعت عن سلوك الجريدة تصبح هي المسؤولة وهي الملزمة بالاعتذار، كما انه من حق المسلمين مقاطعة منتجاتها. ونؤكد ان أي اساءة موجهة الى العقيدة أو الى القرآن أو الى الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ مرفوضة شكلا وموضوعا، سواء كان المسيء من المسلمين أو من غير المسلمين. ولكن على الرغم من سوء ما حدث الا أنه يكشف لنا أنه من عاداتنا أننا مشغولون بالآخر عن نفسنا، ولكننا لا نجيد الا الحديث عن المحاسن والأمجاد ولا نمل من تكرارها حتى أصبحنا نعيشها على أنها حقائق دون ان ندري سوء واقعنا حيث أصبحنا منبع القلق والمشاكل في العالم.

وقد حدث ـ في العراق ـ منذ شهور ان بعض الذين يحسبون أنفسهم ناطقين باسم الله تعالى، وظله جل وعلا على هذه الأرض، ومكلفين بمحاسبة الآخرين على معتقداتهم الايمانية والعقلية والفكرية في الدنيا قبل الآخرة، قاموا وقت احدى صلوات الجمعة بالهجوم على المصلين في بيت من بيوت الله تعالى بالرشاشات والقنابل اليدوية، مما أوقع حوالي 50 قتيلا وأكثر من 60 جريحا من المصلين، والسبب ان المسجد للشيعة، وأن المصلين من الشيعة وبالتالي ليسوا من مذهب الذين قاموا بالهجوم، ولا من طائفتهم. هذا الحادث ليس الأول ولا الأخير، ولكن ما نريد معرفته هوالأفكار التي خلقت هذه الأوهام، والنصوص الموضوعة على لسان الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ والتي يحسبها الواقفون وراء هؤلاء المجرمين نصوصا مقدسة أهم ـ عندهم ـ من كتاب الله تعالى».

كما أرسل أحمد عثمان مقالا من لندن حيث يقيم قال فيه: «بدلا من التهديد والوعيد، الذي يؤكد لهؤلاء الناس صدق الصورة الخاطئة التي رسموها لنبينا، علينا تقديم الصورة الصحيحة له وشرح القصة الحقيقية لمحمد، فهذا هو دورنا، بل وهو واجبنا، هل سيؤدي تهديدنا للصحف الغربية ومقاطعة البضائع العربية الى تصحيح صورة النبي محمد عندهم، أم أنه سيؤكد الصورة الخاطئة التي تخيلوها ورسموها له؟ ثم ما بالنا نحن المسلمين الذين نعيش في بلاد الغرب، ماذا سيكون مصيرنا؟ اذا ما استمر دورنا في التدخل في حياة الشعوب الغربية، ومحاولة فرض تقاليدنا وعاداتنا وقيمنا عليهم ـ ونحن غرباء، ضيوف في بلادهم ـ في فرنسا حاولنا منع الحكومة الشرعية من حقها في تنظيم اللباس المدرسي على أرضها، والآن نحاول فرض نظام الرقابة على الصحف، هل سيحاسبوننا من اجل ذلك ويعاملوننا معاملة حسنة، أم سيعتبروننا طابورا خامسا في صفوفهم يجب التخلص منه. هناك الكثير من الصور والقصص المسيئة لنا ولهم، تنشر كل يوم وفي كل مكان. ما الذي يؤثر في المؤمن الحق فيما يقوله الآخرون، وقد عاش ديننا 14 قرنا واجه خلالها الكثير من الادعاءات والاساءات، فهل ضعف ايمان المؤمنين من اجل ذلك؟».

وهذا كلام معقول ومنطقي، خاصة بعد ظهور الانتهازيين الذين قال عنهم أمس في «الأخبار» زميلنا عصام بصيلة المشرف على باب ـ أخبار الناس ـ في بروازه اليومي ـ علامة تعجب: «لأصحاب السوبر ماركت الذين يعلقون لافتة كتب عليها ـ البضائع اسلامية ـ أقول لهم عيب. اختشوا».

وعيب جدا جدا حرق السفارات وهو ما قالت عنه في نفس عدد «الأخبار» زميلتنا ميرفت شعيب: «هذه الغضبة الشعبية العارمة التي اندلعت في العواصم الاسلامية دفاعا عن سيد المرسلين الذي غير التاريخ برسالته وهدى أمما وشعوبا وأنقذها من الضلال هذه الغضبة ينبغي ان تبقى في الاطار الحضاري الذي يعطي صورة صادقة عن الاسلام الذي لا يعلم عنه الغرب الا معلومات مشوهة، أما قيام المتظاهرين بحرق السفارتين الدانماركية والنرويجية في دمشق فليس في صالح الاسلام وسوف يلصق بنا تهمة الارهاب التي طالما استخدمت ضدنا في الاعلام الغربي. ومادامت ثمار المقاطعة بدأت تظهر في شكل اعتذار الصحيفة ورئيس الوزراء الدنماركي، فلماذا نشوه قضيتنا بسلوكيات عنيفة تسيء الينا!؟».

واذا تصفحنا «نهضة مصر» سنجد زميلنا وصديقنا سعد هجرس مدير تحرير جريدة «العالم اليوم» الاقتصادية اليومية يقول بدوره كلاما معقولا: «ان هذا التشدد المغالي فيه يكرس صورة سلبية عن المسلمين في الغرب، ملامحها الأساسية هي التعصب وعدم التسامح ورفض الحوار، الذي يصل في بعض الأحيان الى رفض الآخر نفسه، وذلك من شأنه ان يضع المسلمين في مواجهة البشرية وليس كجزء لا يتجزأ منها، يتفاعل معها أخذا وعطاء.

فالوضع الانعزالي ينسجم مع القطيعة التي يكرسها أسلوب التعاطي الحالي مع الأزمة، بما تتضمنه من رفض وشجب وادانة واحراق للأعلام والمباني والقنصليات وتسميم للآبار.

أما التفاعل فيفترض اللجوء الى أساليب أخرى تعطي الأولوية لشتى أشكال الحوار، واطلاق مبادرات لاعادة بناء الثقة، وتهدئة الخواطر، ووضع أهداف معقولة يمكن التوصل اليها والبناء فيها، واعطاء فرصة لازالة سوء الفهم الناجم عن التباينات الثقافية.

هذا المنهج الأخير، الذي يحقن الدماء ويقرب وجهات النظر ويؤدي الى الوصول الى نتائج ملموسة، لا يكفل فقط الحصول على اعتذار عن تلك الاساءات غير المقبولة، وانما يكفل أيضا حرمان المتطرفين على الجانبين من اختطاف القضية والنفخ فيها والعمل على تضخيمها بدون توقف بما يخدم أجنداتهم الخاصة التي تتناقض بطبيعة الحال مع أجندات الأغلبية الساحقة من الناس العاديين، مثلي ومثلكم، الذين يريدون السلام والتعايش المشترك وتبادل المنفعة خاصة مع بلد لا تمثل أراضينا ولا يشكل حجمها الصغير تهديدا سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا لنا.

ان النار لا تطفئها النار، والاساءة غير المقبولة للنبي صلى الله عليه وسلم، التي تسببت فيها رسوم سخيفة وجهولة، لا تمحوها الاساءات المضادة، أو نسف الجسور».

طبعا. لكن ماذا يكون الحال اذا نشرت صحيفة مصرية حكومية مثل هذه الصور المسيئة مثلما فعلت «الأخبار» في طبعتها الأولى وتم حجز الكمية المطبوعة واعدامها قبل استكمال الطبع وطرحها في الأسواق وهي القضية التي أشارت اليها من أيام «المصري اليوم» ـ ثم عادت أمس لنشر خبر في صفحتها الأولى كتبه زميلنا محمود مسلم ـ نصه هو: «قدم د. حمدي حسن نائب الاخوان المسلمين بيانا عاجلا لرئيس مجلس الوزراء حول قيام جريدة «الأخبار» بنشر صورة مسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم واعدام أربعين ألف نسخة من الجريدة. وما تردد عن الاتهامات المتبادلة بين رئيس التحرير الذي لم يجرؤ على تحمل المسؤولية ولم يعترف بها، ومن قاموا بنشر الخبر دون مراعاة لمشاعر المسلمين ـ حسب نص البيان ـ وأضاف نائب الاخوان ان هذا الفعل يفتح ملفات الفساد في صحفنا المسماة بالقومية وادارتها بأسلوب الموالاة وليس بالكفاءة واحتماء قادتها خلف من قام بتعيينهم رغم عدم قدرتهم على تحمل المسؤولية بل والتهرب منها. وتساءل حسن: من يتحمل تكلفة اعدام أربعين ألف نسخة من الصحيفة مما يعد اهدارا للمال العام الذي ظل فترات طويلة مستباحا بهذه الصحف».

الرئيس مبارك

والى رئيسنا الذي قال عنه في «أخبار» الثلاثاء زميلنا محمود صلاح في مقال له عنوانه ـ أول من يداوي:

«عرفت مصر حكاما في الماضي كانوا عندما يقع أي حادث كبير أو حتى كارثة طبيعية، يختفون عن أنظار الشعب، ويكلفون مرؤوسيهم من كبار المسؤولين بالادلاء بتصريحات الأسف والأسى الرسمي حول الحادث وضحاياه. وكأنهم يتبرأون من هذه الحوادث، أو كأنه من العيب على الحاكم أو رئيس الجمهورية ان يظهر في الحوادث التي يموت فيها الناس! لكنني أشهد وفي خلال ثلاثين عاما قضيتها في التغطية الصحافية لأهم الحوادث في مصر، ان الرئيس مبارك بالتحديد كان وما يزال يفعل ما لم يفعله غيره من الرؤساء. فما ان يقع حادث كبير حتى يطير الرئيس الى مكان الحاث بعد ساعات قليلة من وقوعه. شاهدت الرئيس مبارك في حوادث كثيرة تألمت لها مصر. أول من يسارع الى مكان الحادث. وأول من يواسي وأول من يعمل على تضميد الجراح. ومن يعرف الرئيس مبارك جيدا يدرك دون جهد ان تجاوبه السريع مع الأحداث في وقت المحن والشدائد لا يمكن ان يكون بناء على نصيحة من مستشاريه. ففي مثل تلك الأحوال لا يحتاج الرئيس الى نصيحة أو مشورة أحد، فالرجل مصري حتى النخاع يلمس ويشعر بمواجع المصريين وآلامهم.

لقد اختار مبارك من البداية صف الناس البسطاء. صف شعبه الحقيقي وعندما اقترح الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء على الرئيس صرف مبلغ 30 ألف جنيه اعانة عاجلة لكل أسرة من الأسر التي فقدت أحد أفرادها. وافق الرئيس على الفور وطلب سرعة صرف هذا المبلغ. وقال مبارك: معظم هؤلاء ، من أبناء الشعب الغلابة!».

طبعا، رئيسنا أول من يداوي. فهذا مما لا شك فيه والدليل أنه في نفس اليوم ـ الثلاثاء ـ نشرت جريدة «روزاليوسف» موضوعا بارزا في صفحتها الأولى نقلا عن وكالة أنباء الشرق لأوسط الحكومية. جاء فيه:

«لم تمنع حفاوة الاستقبال والاسهاب في ذكر انجازات الرئيس مبارك من التوقف أمام عدد من الملاحظات المهمة خلال جولته التفقدية بمحافظة الشرقية ظهر أمس.

الرئيس فاجأ الجميع خلال افتتاحه مستشفى الزقازيق العام الجديد عندما أبدى اندهاشه من افتقاد المستشفى لجهاز أشعة الرنين المغناطيسي. مبارك سأل وزير الصحة عن السبب فأجاب: لأن تكلفته عالية تصل الى 7 ملايين جنيه، وهنا طلب الرئيس من المشير طنطاوي وزير الدفاع سرعة توفير الجهاز للمستشفى. اكتشاف الرئيس لغياب جهاز تقني مهم من المستشفى، لم تكن الملاحظة الأولى، فقد توقف الرئيس قبلها أمام معلومة تفيد بوضع حجر أساس هذا المستشفى عام 1974، وافتتاح العيادة الخارجية به عام 1980. علق الرئيس مبارك على ذلك بقوله: ان هذه المدة تجعل تكلفة بناء المستشفى أضعاف تكلفتها الحقيقية!!

الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء رد بقوله: الحكومة لن تبدأ مشروعات جديدة قبل الانتهاء من المشروعات المفتوحة».

كما قالت «الأهرام» في أحد تعليقيها عن هذه الزيارة: «لا شك ان المواطنين خاصة غير القادرين ومحدودي الدخل يمثلون الشاغل الأساسي للرئيس مبارك فعند افتتاحه لمستشفى الزقازيق العام الجديد والذي يمثل نموذجا عصريا وحديثا لتقديم الخدمات الطبية، طلب الرئيس باتاحة الخدمات المجانية في الطوارئ لغير القادرين تجسيدا لاهتمام الدولة بمراعاة البعد الاجتماعي وتوفير حياة آمنة لهؤلاء، وفي زيارته لبعض المواقع الانتاجية بمدينة الصالحية الجديدة كان تأكيد الرئيس أيضا على اهمية التوسع الأفقي والرأسي لعملية التنمية من خلال تجويد السلع والمنتجات المصرية حتى تكون قادرة على المنافسة في الخارج واقامة استثمارات ومشروعات انتاجية جديدة لتوفير فرص العمل للشباب في اطار جهود الدولة لمواجهة مشكلة البطالة».

لكن زميلنا وصديقنا جمال فهمي رئيس التحرير التنفيذي لجريدة «الكرامة» كان من ينتظر محمود صلاح و«روزاليوسف» و«الأهرام» ليقول في نفس اليوم ـ الثلاثاء ـ في بابه فص ملح:

«العبد لله يتأمل بمزيد من الحزن والغيظ هذا الضجيج الاعلامي الفاضح والمتكرر والذي عودنا عليه نظام الرئيس مبارك، كلما وقعت له كارثة «وما أكثرها» كالتي حدثت الأسبوع الماضي، حين غرقت واحدة من سفن الموت الرخيص، وذهبت بألف، على الأقل من الأرواح البريئة الطاهرة التي كابدت في الدنيا مر العيش بعيدا عن البيت والأهل والأحباب طلبا لرزق شحيح صار بعيد المنال في وطن يئن تحت حكم فاسد، فاجر، جائر، متجبر، لقد وجدتني من فرط الغضب غالبا أسأل لأول مرة عن الرسالة التي يريدون ان تصل الينا عبر أنباء وعناوين براقة فخمة من نوع «الاهتمام الشديد الذي أبداه الرئيس بالحادث» وكيف ان سيادته يتابعه «لحظة بلحظة» فضلا عن اصداره توجيهات بفعل كذا وكيت وانه تقرر «صرف كذا ألف جنيه للمتوفى وكذا ألف أقل للمصاب، وتوزيع برتقالة ورغيف فينو وقالبين جبنة نستو على كل ناج»، الخ، اذن هي «خدمة ما بعد القتل، فالنظام، قبح الله وجهه وقصر في عمره، يريد ان يقول: عزيزي المواطن واذهب الى الآخرة بالسلامة ولا تقلق على مستقبلك».

طبعا. وما الذي نتوقع من كاتب يعترف بأنه مغتاظ، أي غير موضوعي في أحكامه. وما الذي نتوقع أيضا من مغتاظ ثاني هو زميلنا وصديقنا ابراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور» الذي قال والشرر يتطاير من عينيه: «في كل مصيبة تحدث للبلد يكون همهم الأول هونفاق حسني مبارك قبل أي شيء آخر، عقب كارثة غرق الباخرة هلل وكبر ويكاد يزغرد المنافقون لأن الرئيس مبارك قد أمر بتحقيق فوري، فورا قرروا تبرئة الرئيس من المسؤولية تنزيها له عن الخط وتقديسا له من توجيه النقد والاتهام لسياسة حكمه ومنهج نظامه وانحيازه للأغنياء والمليونيرات على حساب فقراء البلد، وكأن التحقيق الفوري الذي أمر به الرئيس لا يشمل الرئيس نفسه، عن شعبه كيف تركه للاهمال والاحتقار